يعتبرون ان جميع ممتلكات السلطة ومحطات الشرطة هدف مشروع للضرب

كبار ضباط الامن والجيش والمخابرات يقترحون العمل ضد السلطة الفلسطينية قبل أن تتمكن حماس من امتلاك اسلحة أكثر خطورة

■ يوم الاربعاء الماضي، كان اليوم السابع من ايام عيد الفصح. سافر افرايم سنيه الى رام الله، حيث من الصعب على اسرائيلي أن يدخل الى رام الله في هذه الايام، حيث مركز حكومة حماس. هو يحافظ على علاقات وطيدة مع الفلسطينيين، سواء في الظروف السيئة أو الجيدة، وهو ممن سلك في ماضيه مسيرة أمنية على مدى عشرين عاما حتى الآن، فقد كان نائبا لوزير الدفاع، وقد يكون ايضا نائبا للوزير القادم للدفاع.

لذلك، لم يكن صعبا عليه الحصول على الأذونات الضرورية لكي يتمكن من دخول رام الله، وقد تلقى شخصان فقط تقريرا منه عن رحلته الى رام الله، هما اولمرت وموفاز. ففي ذروة هذا الحصار السياسي ـ المالي ـ الاقتصادي على الفلسطينيين، الاسرائيلي والدولي، فان دخول أحد النواب الاسرائيليين الى هذه المدينة محاط بالمخاطر، ومع ذلك فقد سافر سنيه الى هناك.

مقابلة واحدة كانت مؤلمة، حادة، ومقلقة، عقدها سنيه في رام الله. حيث كان مضيفه في بيته الخاص، حزينا وغاضبا، انهم يدعونه «أبو مازن»، وهو الآن ما زال رئيس السلطة الفلسطينية ويواجه حكومة معادية من حماس. كل ذلك جرى في أعقاب عملية قاسية في تل ابيب من انتاج الجهاد الاسلامي، التي حظيت بعبارات «تأييد حماسية»، ونقد شديد، وربما لم يكن له سابقة، من جانب أبو مازن.

لقد وصل التوتر الكبير الى معايير كبيرة في العاصمة الفلسطينية، فكلا الطرفين يتمترس أحدهما قبالة الآخر، والعداء يتصاعد، والانفجار قد يقع في أي لحظة. وقد فهم أبو مازن، ولو بعد وقت قصير، أن حماس تشكل خطرا على طريق حياة الفلسطينيين، وعلى فتح، وعليه هو شخصيا. وحماس تدرك أن استمرار وجود أبو مازن كرجل راشد ومسؤول ومتزن، يضع سلطته في المخاطر، والحراب مشحوذة تجاهه، رغم أنها ما زالت في الخفاء حتى الآن، ومخاوف اندلاع حرب أهلية تزداد وتتعالى يوما بعد يوم.

وحول هذا الموضوع، فان اسرائيل نفسها ما زالت تتخبط في موضوع أبو مازن، والمؤسسة الأمنية برئاسة رئيس الاركان وبدعم قائد جهاز الاستخبارات العسكرية وقائد المنطقة الوسطى وضباط كبار آخرين، يعتقدون بأن خيار أبو مازن قد يؤهل حركة حماس. وهم يقولون في رئاسة هيئة الاركان، اننا نتحدث اليه وكأنه لا شيء، والعالم سيتعود منذ الآن على «النظام الاخضر»، وهم جميعا سيصبون في دعم المسيرة الايرانية في المنطقة وسيصبحون جزءا من الساحة الخلفية لها في كل الاحوال.

هناك من يقترح في هيئة الاركان بأن الوقت مناسب لاسقاط نظام حماس، وهذا هو توجه الجنرال دان حلوتس، رئيس هيئة الاركان. وحسب هذه النظرية، فان مواجهة حاسمة مع حماس ستقع في نهاية المطاف، ولا مفر من وقوعها. واذا كان الأمر كذلك، فلماذا الانتظار؟ ولماذا ندخل في حرب مواجهة مع حماس بعد سنة؟ عندما تكون قد أصبحت لديهم وسائل قتالية أكثر، ربما يصبح لديهم صواريخ ارض ـ جو، والبنية العسكرية التي يسيطرون عليها ستنتقل الى مستوى أعلى. «فلنقتلهم وهم ما زالوا صغارا، ولنقطع رأس الأفعى قبل أن تتحول الى تنين». هكذا يقول حلوتس وجماعته في هيئة الاركان. وقائد جهاز الاستخبارات، الجنرال عاموس يادلين، يتعمق أكثر في هذا التوجه ويقول في اطار المداولات المغلقة «اذا كانت اسرائيل قد بحثت عن أهداف لحماس بمساعدة الشموع، وفي كل مرة تحدد فيها الهدف كانت معلومات استخبارية تلقي كثيرا من الصعاب وأنه لا بد من يوم صاف ورياح هوائية، فان الاوضاع قد تغيرت الآن، يقول يادلين، «وحماس هي السلطة الفلسطينية، والسلطة هي حماس، وعليه، فان كل مبنى للسلطة وكل ممتلكات للسلطة وكل محطة للشرطة، تعتبر هدفا مشروعا لضربه».

حاجز الصدمات

يقف ايهود اولمرت في الجهة المقابلة، فهو لم يعد قائما بأعمال رئيس الحكومة ولم يصبح رئيسا للوزراء الفعلي حتى الآن، معه ايضا تقود الوزيرة تسيبي لفني خطا سياسيا آخر حيث يضعان أمامهما خارطة كبيرة للعالم فيها المصالح، الاقتصاد، أوروبا، التعاون الدولي، العلاقة مع الولايات المتحدة، الشرعية الدولية. لفني هي التي قادت الاتجاه الأخير في اقتراح سحب الجنسية والهوية الاسرائيلية من 3 نواب لحماس أحدهم وزير في السلطة، بمن فيهم «الجنجي» أبو طير. فبين اولمرت ولفني يقف على خط موازٍ شاؤول موفاز، وزير الدفاع، فلا أحد مثله يعرف المؤسسة العسكرية من جانبها الآخر، ويعرف الاحتياجات الأمنية وفي نفس الوقت الموقف السياسي الذي يمثله رئيس الوزراء ووزير الخارجية. فموفاز هو الجهة التي تقف حاجزا أمام هذه المخاطر.

«توجد دول ـ هكذا يقول ضابط كبير ـ فيها اعضاء من هذا النوع في حكومة حماس كانوا فيما مضى أهدافا للضرب». ربما يقصد بذلك الولايات المتحدة، من ناحية ثانية هذه الدول ترتكز الآن على سياسة تغوص فيها أقدامها بالدماء ـ العراق ـ ففي المداولات التي تجري في قيادة الجيش الاسرائيلي تنقصهم الاقتراحات التي تدعو الى قصف البرلمان الفلسطيني مثلا، ولتقويض السلطة، واصابة كبار المسؤولين. فمثل هذه الاقتراحات لا تصل الى آذان الناس، ففي هذه المرحلة مثلا، توضع على مكتب المستوى السياسي فقط وهي تبقى هناك في تل ابيب، ولا تصل الى القدس، أي انها تبقى في المؤسسة العسكرية في تل ابيب ولم توضع أمام الحكومة في القدس.

فما هو المقصود من ذلك؟ الاستعدادات الموجودة، وكما يقول قائد المنطقة الجنوبية، يوآف غلنت، فانهم هناك أتموا الاستعدادات اللازمة بما في ذلك مخططات تفصيلية لتوغل بري في قطاع غزة. ويبدو أن مستقبل غلنت أصبح مرهونا بذلك، فتقليص المدى الأمني الذي تشكله الصواريخ ومقابلها قذائف المدفعية الاسرائيلية سوف تؤدي الى تصعيد جديد في المنطقة، والجنرال غلنت يعرف مشاكل هذا التصعيد وهو يتذكر تماما المأساة التي نزلت فوق قرية «قانا» في جنوب لبنان عام 1996. ويبدو أنه لا يريد الوقوع في مثلها.

أحدهم تذكر هذه المأساة هذا الاسبوع، حيث قُتل عدد كبير من المدنيين بسبب خطأ أدى الى انحراف بوصلة أحد المدافع فسقطت القذيفة القاتلة على مقر للامم المتحدة كانت تتكدس فيه مجموعات من سكان المنطقة شعروا بالأمان حين لاذوا بهذا المكان. وبعد ذلك كل شيء أصبح من التاريخ.

افرايم سنيه في مسيرته الأمنية، يحمل توجها معاكسا تماما للمؤسسة الأمنية هنا. ففي يوم الاربعاء، في رام الله، شرح له أبو مازن بطريقة واضحة وعميقة الاسلوب الذي اختاره لادانة العملية في تل ابيب حيث وصفها «عمل حقير»، وهذا يعتبر بلوغا خطيرا في التعبير الذي شعر بأنه بحاجة اليه.

الحديث هنا يدور عن عبارة قاسية، سواء من ناحية أبو مازن، الذي تحيط به صعاب كبيرة، وعلى العلاقات الداخلية عنده، فهو في محاولته تهدئة الاسرائيليين الذين يريدون معاقبته ومعاقبة المواطنين الفلسطينيين بسبب التحول السياسي داخل السلطة. سنيه يقول بأن المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ترتكب خطأ أساسيا بالغا وجذريا اذا تعاملت مع الاوضاع بأن كل الفلسطينيين مسؤولين، وذلك لانها لم تتخذ قرارا صحيحا في منع الانتخابات. وقد سبق أن نشر هنا بأن أبو مازن، وقبل الانتخابات، أوصل رسالة واضحة لاسرائيل بأنهم اذا منعوا اجراء الانتخابات في القدس فلن تجري الانتخابات أصلا، ولكن اريئيل شارون اتخذ القرار في اليوم التالي، وبمعرفته بذلك بأنها غلطة، بالسماح في اجراء الانتخابات في القدس. فقد فضلت اسرائيل الامتناع عن حدوث انتقادات دولية لها، وكذلك استجابة للضغط الامريكي، وجرت الانتخابات كما جرى تنظيمها. وهنا اتضح للامريكيين بأن شرقي القدس ليس مفصولا عن بقية المناطق الفلسطينية، لكن النتائج كانت تتحدث عن نفسها. وحسب اقوال سنيه، فان النظام الفلسطيني الذي أصبح يُعرف بـ«نظام ذو رأسين» قد أصبح واقعا وموجودا، والصيغة الأكثر تقبلا الآن ـ وفقا لما يقوله سنيه ـ هي الصراع رأسا برأس بين قوتين داخل المجتمع الفلسطيني. ونحن لا يمكننا البقاء مكتوفي الأيدي أمام هذا الصراع. توجد هنا سيطرة على مجتمع مكون من نحو اربعة ملايين شخص تتنازعهما قوتين هما قوة عملية معتدلة تتحدث بلغة بني البشر مع العالم، واخرى متطرفة مظلمة تحاول قيادة المنطقة الى الأحضان الايرانية.

يوجد هنا، كما يقول سنيه، جبهة دولية تتبلور شيئا فشيئا في المنطقة، ونحن نتحدث عن شيء جيد لا يحق لأحد أن يفقده. يجب أن نسير بحذر، وننسج سيناريو جديد باحساس وحذر، يمكن أن نفرض حصارا اقتصاديا ودوليا لا يسمح لحكومة حماس أن تضربنا أو تضر برئيس السلطة. غالبية المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعا علمانيا حتى الآن. حماس حصلت على 43 في المئة من الاصوات. وهؤلاء ليسوا جميعهم من الاصوليين، لكنهم صوتوا لصالح حماس كنوع من الاحتجاج التقليدي. وممنوع علينا، كما يقول سنيه، أن نلقي بالطفل في المياه. اذا ما هو البديل؟ اذا كنا ننوي تقويض السلطة الفلسطينية، وأن نبعثر حماس في كل الاتجاهات، فمن الذي سيتبقى لنا؟ هل نعيد الحكم العسكري الى المناطق؟ وبعد أن تخلينا عنه، هل نعاود العمل به، وهل نعود مجددا الى غزة؟.

اذا ما هي الصيغة الدقيقة لذلك؟ نحن نتحدث عن لعبة معقدة. رئيس الاركان في الأحاديث المغلقة، يصف ذلك بقوله «أن نوصل حكومة حماس الى نهايتها، دون تجويع الشعب الفلسطيني». لكن النبوءات التي تتحقق يوميا في الازمة الانسانية داخل مناطق السلطة، وحالة الجوع التي تتسع، وانتشار الأمراض على الطريق، لا زالت تواجه أذنا صماء لدى الجيش الاسرائيلي، ويبدو أن منسق العلاقات في المناطق، وبتوجيه من رئيس الاركان، فتح «قناة صغيرة» وخاصة من اجل السيطرة على الاوضاع الانسانية ـ الاقتصادية الحقيقية داخل المناطق في الوقت المناسب.

فهذه القناة تفحص الكميات اللازمة والشهادات الضرورية التي تتحرك بموجبها النقليات من مكان الى آخر، لا سيما المواد الأساسية مثل الطحين والسكر والحليب والوقود، وتفحص وضع الكهرباء، والمياه والقدرة المالية، والبورصة والصادر والوارد وغيرها من الأمور حتى تكون هناك صورة واضحة عما يحدث داخل المناطق، وهذا يؤكد أن السلطة الفلسطينية تسير نحو ازمة اقتصادية وانسانية حقيقية.

«هذا أمر سهل»، يقول مصدر عسكري كبير، «توجد كثير من المنظمات الانسانية تحصل على رزقها بسبب الاوضاع الموجودة بين اوساط الشعب الفلسطيني، ولذلك هناك من يدفع باتجاه زيادة خطورة الاوضاع، ولكن بمد يد العون عن طريق المنظمات الدولية التي تعمل هناك». حتى أن جيمس وولفنسون وغيره من كبار القادة العسكريين يجب أن يتلقوا التقارير المتلاحقة يوميا عن الاوضاع السائدة في المنطقة، وقبل أن يبدأ العيد الماضي كانت هناك معطيات تقول أنه في هذه اللحظة توجد كمية من الطحين (11 ألف طن) مع أن الاحتياج اليومي هو نحو 400 طن، وهذا يعني أننا نتحدث عن مخزون يكفي لشهر واحد، ويوجد سكر لعشرة ايام فقط، وهكذا بقية المواد التي يقول بعض القادة عنها انها تكفي لئلا يجوع الشعب في الوقت الحالي.

من داخل هذه الفوضى، فان اولمرت يحتاج الى بلورة صيغة نهائية لحكومته، فالخطابات المُعدة سلفا وجلسات الحوار والتفاوض الائتلافي تحظى بالاهتمام والتركيز الأكثر لاولمرت. الجميع لا يفهم ما يقوله في كل المواضيع، مع أنه يصيغ عباراته بلغة جيدة ويلفظها بابتسامة باردة أكثر ما يمكنه أن يتصنعها، ويسير من مكان الى آخر بقافلة تُظهر أهميته، ولا يُلقي بالا لكثير مما يُقال حاليا عن الاوضاع داخل المناطق.

المفاوضات الائتلافية وصلت الى مرحلتها الحاسمة. وكلما يمضي الوقت، كلما يزداد الضغط، ويصح حتى الآن أن نقول بأن عمير بيرتس قد فهم المخاطر المتعلقة بحقيبة الدفاع وعاد ليركز على مطلبه بالحصول على حقيبة المالية، والتي تعتبر خطا لا يجوز تجاوزه من ناحية اولمرت. ومع ذلك، لم تتضح الصورة بعد ماذا ستكون عليه الاوضاع بعد حين. فاذا كان بيرتس سيُظهر العناد في هذه اللعبة ويُصر على ضرورة حصوله على حقيبة المالية، فقد يواجه صعوبات لا أحد يعرف نتيجتها، إلا أنه متفائل بأن يجلس في مكتب وزير المالية.

بعد ذلك سيبدأون في توزيع الغنائم، بعض البضاعة سيكون باتجاه الأفواه الأكثر جوعا. فالناطق باسم وزارة شؤون البيئة يقول بأن الاوضاع في منطقة تل ابيب مثلا، والاحصائيات التي تتحدث عنها، مقلقة وغاية في الأهمية، ووفقا لما يقوله أحدوت، فان وزارة شؤون البيئة تحولت الى ممر للترفيعات السياسية منذ الوقت الذي شغلها الوزير السابق. وتقريبا فان جميع الوزراء الذين شغلوا ذلك المنصب هم الآن اعضاء في حزب كديما، ومقابل الذين كانوا وزراء في وزارة الأمن الداخلي ووزارة العدل التي توصف اغلبيتها بأنها «مقابر للسيرة الذاتية»، فهكذا حصل مع كهلاني، تسفي هنغبي، شلومو بن عامي وآخرين غيرهم. وزيادة على ذلك، فكلما اعتُبرت الدولة أكثر انتظاما وأكثر تقدما وأكثر قُربا للدول الغربية، فان وزارة شؤون البيئة توصف بأنها وزارة متراجعة بصورة جذرية. حاليا، واعتبارا من يوم الاثنين الماضي، بدأت الكنيست السابعة عشرة طريقها في ظل العملية الانتحارية القاسية في تل ابيب. فالصورة التقليدية التي التقطت لرئيس الدولة واقفا بين رؤساء الكتل الحزبية، كانت هذه المرة صورة تقليدية فقط، حيث وقف في الصف الاول خمسة فقط، وفي الوسط كان يقف الرئيس قصاب والي جانبه شخص كان حتى ما قبل بضعة اشهر مواطنا مدنيا لا علاقة له بشيء، بينما في الجانب الآخر كان يقف شمعون بيريس الذي يحتل مقعده للمرة التي لا أحد يعرف عددها، وعلى يمينه كان يقف اهود اولمرت الذي هبط على كرسيه فجأة. على الطرف البعيد يقف عمير بيرتس الذي ظهر وكأنه لا علاقة له بتلك الصورة، أو كأنه حُشر فيها بالقوة، وفي الطرف البعيد منها أكثر والمعاكس كان بنيامين نتنياهو الذي كان يعد الثواني حتى ينتهي من تلك الوقفة.

وبيريس، الذي وصل الى هذه المناسبة بعد تعافيه من التهاب رئوي حاد، وألقى خطابا مُملا للغاية أكثر من كل خطاباته السابقة، نظر يمينا ويسارا ورفع كأسه ليشرب نخب المناسبة وهو يقول لنفسه: جميع اعضاء هذا الصف سبق وأن تغلبوا عليّ في الماضي. بيبي نتنياهو فاز عليّ عام 1996، وها هو الآن، أنظروا اليه. قصاب، تغلب عليّ عام 1999، بيرتس تغلب عليّ عام 2005. واولمرت تغلب عليّ أيضا في السباق لخلافة شارون. مع أنني لا أزال أقف هنا، حيا وأتنفس، أسافر يوم الاحد الى «مسيرة الحياة» في بولندا وأنا بعمر 83 سنة وبعد ذلك الالتهاب الحاد، حقا إن الوضع ليس جيدا، إلا أنني كنت هنا قبل حماس بكثير، وسأظل أكثر بعدها.

بن كاسبيت
المراسل السياسي للصحيفة
(معاريف) 2006/4/21

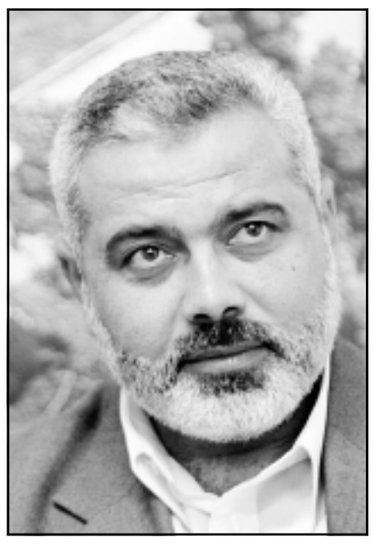
اسماعيل هنية

محمود الزهار

توقعات بتدحرج الاوضاع الى مواجهة أوسع مع حكومة حماس

جزء كبير من الحملات العسكرية الواسعة اتخذ القرار فيها تحت تأثير صور العمليات الانتحارية

■ 1ـ اسرائيل

جزء هام من القرارات التي اتخذت في اسرائيل بشأن ادارة الحرب ضد الفلسطينيين في السنوات الخمس الاخيرة جاء من القتالين. من مداولات ليلية عقدت على عجل إثر عمليات فتاكة، خرجت تعليمات لتصعيد المواجهة. «البطن عملت أكثر من الرأس»، اعترف شخص شارك في العديد من تلك المداولات. وتحت تأثير الصور التي تقشعر لها الأبدان والتي بثتها طواقم التلفزيون من ساحات المصائب وفي ضوء التقارير المتكدرة لضباط الجيش الاسرائيلي ورجال المخابرات، كان الوزراء يميلون الى الاستنتاج بان «لا مفر، يجب عمل شيء». ومرة وحيدة فقط زار فيها رئيس الوزراء السابق اريئيل شارون مسرح عملية انتحارية. واستعرض شارون 19 من جثث القتلى في اكياس النايلون السوداء، وعاد الى مكتبه بقرار حاسم بأنه مطلوب حملة واسعة اخرى في الضفة، بعد شهرين من انتهاء حملة «السور الواقي». في ذاك المساء انطلق الجيش الاسرائيلي في عملية جديدة سميت في حينه «طريق حازم».

وربما بفضل الظروف المتغيرة، ربما بسبب فوارق المزاج بين الرجلين، يبدو أن ايهود اولمرت، خليفة شارون، يعتزم التصرف بشكل مغاير. يوم الثلاثاء من هذا الاسبوع، صبيحة العملية في تل ابيب، عقد مشاورات أمنية في مكتبه. واكتفى اولمرت بخطوات محدودة. اما أفكار بعيدة المدى، مثل قصف منشآت اخرى لاجهزة الامن الفلسطينية، فقد جمدت حاليا. واللائحة التي اقرت كبديل تضمنت عمليات اخرى معروفة (اغتيالات بحق مسؤولي الجهاد الاسلامي، توسيع حملات الاعتقال في نابلس وجنين، حث الوتيرة الزاحفة لاستكمال جدار الفصل). وكانت هناك اضافة واحدة: سحب مكانة المقيم من نواب ووزراء حماس، من سكان شرقي القدس.

ويحتمل أن يكون الرد المحدود يرتبط بتوقيت العملية والمسؤولين عنها. فقد كانت هذه هي العملية الاولى «لاولمرت»، الاولى في نطاق الخط الاخضر منذ الانتخابات ومنذ أصبح اولمرت رئيسا للوزراء تماما. المفاوضات الائتلافية في اسرائيل لا تزال في ذروتها والامر يملي على ما يبدو قدرا من الانصات والاستعداد من الحكومة للتعهد بعملية عسكرية واسعة. كما أن المصاعب الداخلية التي تقف أمامها الان حكومة حماس تثير الشك في حكمة خطوة اسرائيلية من شأنها أن تؤدي الى اسقاطها. وحقيقة أن العملية نفذتها شبكة الجهاد في السامرة تقلص مدى مسؤولية الحكومة الفلسطينية، رغم كل ما سيقوله الاعلام الاسرائيلي. فسيطرة السلطة في الضفة قليلة والعلاقة بين الجهاد وحماس محدودة. ويخيل أن الذخيرة الأثقل، مثل الدخول الى عمق القطاع، سيحتفظ بها لحالة سقوط صواريخ قسام كثيرة المصابين أو عملية انتحارية يكون المسؤولون عنها من سكان القطاع (مثلا بواسطة تسلل انتحاري من سيناء الى النقب، وهي القناة التي احبطت فيها بضع عمليات مؤخرا).

المداولات يوم الثلاثاء ذات صلة ايضا بمسألة هامة للغاية تقف على جدول الاعمال: هل هي المواجهة العنيفة بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية، تحت حكومة حماس، هي محتمة؟ بتعبير آخر: هل نحن نقترب من «سور واق» اخرى في القطاع وفي الضفة؟ يبدو ان اولمرت، مثل كبار الجيش الاسرائيلي، معني الا يصدر الجواب هذه المرة لان الدم صعد الى الرأس.

في الجيش كانوا يفضلون الا تتقرر التعليمات بالعمل الا مما يسمى هناك «بالادارة السياسية»، انطلاقا من النية لتحقيق هدف جوهري. ولكن لهذا الغرض لا تزال هناك حاجة لبلورة تقدير وموقف سياسي لحكومة على الطريق، في عدة مسائل ثانوية: ما هو بالضبط مدى الحياة المتوقع لحكومة حماس؟ هل حملة اسرائيلية كبيرة ستؤدي بالضرورة الى اعادة صعود فتح؟ (هل فتح، في ضوء تجربة السنوات السابقة، هي شريك على الاطلاق)؟ هل المواجهة مع حماس لا تتضارب مع خطة الانطواء لاولمرت، والتي على نجاحها يعتمد مستقبله السياسي؟ وجدير بالذكر انه في نهاية المطاف يجد المقررون في اسرائيل صعوبة في الخروج عن «جدول المصابين»: الخطط المدروسة تدحر جانبا في ضوء عملية جماهيرية، ناهيك عن سلسلة من العمليات.

2ـ حماس

من زاوية نظر اسرائيلية، كان من الصعب هذا الاسبوع حل لغز المنطق الذي يوجه حكومة حماس. فلماذا كان ملحا على قادة الحركة الاسراع حتى مائة كيلومتر في الساعة، مباشرة نحو الحائط. أفلم يكن ممكنا الحصول منهم حتى ولو على اقل تنديد؟ ولكن حماس أصرت. لا اعتذار عن العملية في تل أبيب. وفي الوقت الذي حافظ فيه رئيس الوزراء اسماعيل هنية ورئيس المكتب السياسي في دمشق خالد مشعل على الصمت، خرج رجال المستوى الثاني بتصريحات تأييد للعملية، وصفت كخطوة مشروعة للدفاع عن النفس امام الاحتلال.

ويدعي مصدر استخباري كبير بأن ما رأيناه هذا الاسبوع كان حماس الحقيقية. ليس الحزب البرغماتي الذي يراه بعض المحللين امام ناظريهم. وبرأيه، في كل مكان يصل فيه الواقع الى تناقض تام مع ايديولوجيا الحركة، فان حماس ستتمسك ببرنامجها. مرونة موضعية ممكنة، ولكن ليست مساومة حقيقية والامر ثبت في رفض الحركة المساومة على الخطوط الرئيسة للحكومة، والتي كلفتها عدم ضم فتح الى الائتلاف.

وهو يقول ان «هذا ما حصل بعد العملية ايضا. وحماس في الواقع تقول نحن لسنا فتح. قصة الانتخابات لم تكن هزيمة فتح بل انتصارا لاجندتنا. اذا شجبنا العمليات سيكون في ذلك اعتراف بصحة منافسينا. حماس جمدت الدور المباشر لرجالها في الارهاب، ولكن في هذه الاثناء تجد صعوبة حتى في ان تستدعي الجهاد والمسلحين من فتح الى محادثات كبح جماح وتحذير. وحتى لو كانت العملية الان سيئة لحكومة حماس، فهي لن تغير موقفها الاساس الذي يرفض بحزم ان تكون شرطيا بدلا من الاحتلال. وفي الاساس، حماس لا تزال تؤمن بان الارهاب هو السبيل الوحيد لتقدم المصلحة الفلسطينية».

اذا كان هذا التحليل صحيحا، فيحتمل أن تكون المواجهة العسكرية مع اسرائيل مفيدة بالذات لحماس. اجتياز واسع من الجيش الاسرائيلي للقطاع سيسرق الاوراق، وستثير الاصابات الكثيرة بين المدنيين العطف العالمي المتجدد على الكفاح الفلسطيني. اما الازمة الانسانية الصعبة فستوجه مرة اخرى اصبع الاتهام الى اسرائيل. وفي هذه اللحظة فان الوضع الحالي للحركة يبدو تقريبا كطريق بلا مخرج. الازمة المالية كبيرة، والوعود بالمساعدات الاقتصادية غير قادرة على الاستجابة للفوارق الناشئة في الميزانية وفتح لا تسارع الى التخلي عن مراكز القوى لديها.

في منتصف هذا الاسبوع، مع أو بدون صلة بالعملية في تل ابيب، تلقت حماس ضربتين محرجتين لمكانتها: وزير الخارجية المصري أعلن بان ليس لديه الوقت للقاء نظيره الفلسطيني محمود الزهار، فيما أن الاردن الغى زيارة مخططا لها من الزهار الى المملكة بدعوى اخطر بكثير. فقد اتهم حماس بنقل ارساليات سلاح الى اراضيه. حماس تنفي ويحتمل أن يكون الاردن «يليسها» شبكة تعود اساسا الى الاخوان المسلمين، ولكن الاعلان عن الاتهامات يدل على أن لعمان بطنا مليئة على حماس.

3ـ الجيش الاسرائيلي

في المشاورات لدى اولمرت اوصى رئيس الاركان دان حلوتس بالاعلان عن السلطة كعدو. ويبدو أن الحكومة تقترب بهذا الاتجاه، وان كان الاقتراح لم يقر. الجيش يتمسك بنهج مصلب بالنسبة لحماس، ولكن بالقياس الى بعض رؤساء الاركان السابقين، لا يدور الحديث هذه المرة عن نزعة قوة متحمسة. فالمجموعة حول حلوتس (نائبه موشيه كابلنسكي، رئيس شعبة العمليات، غادي ايزنكوت، رئيس شعبة الاستخبارات عاموس يدلين وقائد المنطقة الجنوبية يوآف جلنات) أوعى من أن تفكر بان عملية قوة ستحل كل المشاكل. وفي هيئة الاركان يفهمون بأن ضبط النفس بعد العملية حقق لاسرائيل النقاط في الساحة الدولية (حلوتس تأثر بالقال الافتتاحي في هذا الشأن في «نيويورك تايمز»). ويذكر هناك أنه على مدى يومين تقلصت جدا نار المدفعية في القطاع، غير أنه عندها بالذات، في العيد الثاني، اطلقت ثلاثة صواريخ قسام على النقب.

الصعوبة المركزية، كما يقول أحد الضباط الكبار هي ان صعود حماس وقطع التنسيق الامني بين الطرفين أخرجت عناصر كبح الجماح الاخيرة من المعادلة، «والنتيجة هي أنهم يتحدثون بالقسام ونحن نرد عليهم بـ155ملم ولا أحد منا ينزل عن الشجرة». وداخل هيئة الاركان ايضا يوجد ضباط يرون بالنار الثقيلة على المناطق المفتوحة خطوة زائدة، غير مهنية، لا تخدم الهدف. والقرار الاشكالي بتقليص «مدى الامان» للنار عن البلدات المدنية من 300م الى 100م سيقف قريبا أمام اختبار محكمة العدل العليا. رجال المدفعية الذين خدموا في جنوب لبنان يقولون ان هناك، في المنطقة المأهولة بكثافة، حرصوا على مدى 300م.

في وسائل الاعلام تحدثوا هذا الاسبوع عن سيناريوهات احتلال الضفة والقطاع، ردا على عملية شديدة في المستقبل. أما في الجيش فيدعون بان السيناريو الاول مدحوض: لا حاجة الى احتلال مدن الضفة لان هذا سبق ان تم. والجيش الاسرائيلي ينفذ كل ليلة اعتقالات في كل مدينة في الضفة والقوة لا تحتاج الى اكثر من جيبين ـ ثلاث جيوب كي تدخل. وخلافا لايام «السور الواقي» لم يتبق في الضفة قواعد هامة لاجهزة الامن هناك حاجة أو رغبة للتصدي لها. اما في القطاع، فالقصة اكثر تعقيدا.

وزير الدفاع شاؤول موفاز، الذي زار فرقة غزة لم يسمع هناك عن الحماسة بدخول بري. هذه امكانية، قال الضباط، ولكن ماذا نفعل في اليوم التالي؟ حتى عندما عملنا في شمالي القطاع، في حملة «ايام التوبة» استمرت نار القسام. وذكر البعض السلاح والمواد التخريبية التي جمعها الفلسطينيون منذ فك الارتباط، ودخول متجدد الى منطقة مدينية مكتظة ستكلف هذه المرة مجنزرات اخرى تتحطم، مثلما حصل قبل سنتين لمجنزرة جفعاتي في حي الزيتون. واضافة الى ذلك، فمنذ الانسحاب، توجد «مناطق ميتة» كثيرة تجد الاستخبارات صعوبة في الحصول على معلومات عنها. وعليه، فاسلوب العمل المفضل سيكون استخدام متعاظم لـ«الرد بالنار»، من سلاح الجو والمدفعية، الى جانب استخدام قوات صغيرة. اما دخول الفرق فلن يكون الا كمخرج أخير.

ومع ذلك، فان الجيش الاسرائيلي أنهى تدريبات اجريت في هضبة الجولان، لطواقم لوائية احتمالا لاحتلال اجزاء من القطاع. والهدف هو وضع القوات في مستوى من الجاهزية يسمح بعملية كبرى في غضون اسبوع، عند الحاجة. امكانية اخرى هي السيطرة البرية على «النطاق الشمالي»، حطام المستوطنات في شمالي القطاع. مثل هذه الخطوة يجب ان تفحص ايضا في سياق المعنى القانوني والدولي لها. وقال الضابط الكبير انه «بالتأكيد يحتمل أن ننظر بعد نصف سنة بحنين الى الهدوء النسبي الذي لدينا الان». وفي نهاية المطاف فانه مثله مثل زملائه يقدر بأن الامور ستتدحرج في السياق الى مواجهة أوسع مع حماس.

عاموس هرئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العسكرية
(هآرتس) 2006/4/21

الجيش يشرف على كل الموضوع بخليط من العجز والسخرية تجاه قدرة الاجهزة المدنية

بعد أربع سنوات من قرار شارون باقامته وبعد نصف سنة من الموعد الذي تعهد به موفاز للفصل الكامل.. الجدار غير جاهز

■ كما هو متوقع، المشاورات الامنية التي اجراها رئيس الوزراء ايهود اولمرت، بعد يوم من العملية في تل أبيب لم تعط البشائر السياسية أو الامنية الصاخبة. فما الذي يمكنه لاسرائيل أن تفعله اكثر من ذلك؟ العملية خرجت من منطقة توجد تحت سيطرتنا العسكرية التامة وتملصت من الشبكة الاستخبارية للمخابرات والجيش الاسرائيلي. ومع أنه كان اخطارا عاما عن شبكة للخلية لم تكن المعلومات دقيقة تسمح باحباط الخطة. والمزاعم، المبررة بحد ذاتها، في أن الجهاز يتمكن من احباط الاغلبية الساحقة من الشبكات، لا تجد اذنا صاغية عندما يقتل تسعة مواطنين في قلب تل أبيب. في هذه الظروف، فان كل ما يمكن للسياسيين أن يفعلوه هو الكلام.

ولهذا الكلام هذه المرة هدف آخر، باستثناء حكومة حماس، التي حلت محل عرفات بصفته المشبوه الفوري وهدف الغضب التلقائي لاسرائيل. ودون التعريف بالنفس، جرى التسريب بأنه في الجلسة انتقد المشاركون المحكمة العليا. وقيل للمراسلين «ينبغي البحث في السبل لممارسة الضغط على الجهاز القضائي». ولما كان شارك في المداولات، اضافة الى كبار مسؤولي الجيش والمخابرات، الوزراء لفني، موفاز وعيزرا، يبقى لكم ان تخمنوا من منهم يصيغ حديثه على هذا النحو.

والمعنى من ناحية المواطن الذي يسمع ويقرأ هو واحد: حان الوقت لهز محكمة العدل العليا اذ بسببها توجد عمليات. القضاة الذي يجلسون في البرج العاجي يعرقلون عبثا الجهاز المتحمس لاستكمال جدار الفصل منذ الان ومنح الامن للشبه اسرائيل. محكمة العدل العليا، سواء كانت هزت أم لا، عقبت يوم الاربعاء برد التماسات لفلسطينيين تتعلق بمسار الجدار في غلاف القدس. قولوا ما تريدون عن القضاة، فانهم هم ايضا يسمعون الاخبار.

هذا القول، سواء قيل عمليا في الجلسة أم أنه سرب بعد ذلك فقط، هو فضيحة. ليس فقط لكرامة المحكمة، بل ايضا لانه لا يقف امام اي فحص يراجع الحقائق. فبعد أربع سنوات من قرار رئيس الوزراء اريئيل شارون، دون أي حماسة، باقامة الجدار وبعد نحو نصف سنة من الموعد الذي تعهد به وزير الدفاع شاؤول موفاز بأن يفصل جدار كامل بين اسرائيل والفلسطينيين ـ فانه لا يوجد حتى نصف جدار. موفاز تحدث عن كانون الاول 2005 ولكن جدارا كاملا لن يكون حتى في كانون الاول (ديسمبر) 2006.

ومن المشكوك فيه جدا أن يكون حتى في كانون الاول (ديسمبر) 2007 والمذنب الاصغر في هذا القصور، الذي له معنى امني واقتصادي هائل هو المحكمة العليا.

وهاكم مثال ما: حبة البطاطا الساخنة جدا، وذلك لانه من هناك مر المخرب الذي فجر نفسه في المحطة المركزية القديمة في تل ابيب، هو العائق شمالي القدس. ولاثارة عجبكم نقول ان الدولة بالذات هي التي طلبت، المرة تلو الاخرى، من المحكمة تأجيل قرارها في الالتماس الذي رفع بهذا الشأن. والسبب هو أن ممثليها كانوا يعرفون بان المحكمة ستحكم ضدهم، اذا لم تستكمل الحلول لنسيج الحياة لعشرات الاف الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة. وهذه الحلول، ما العمل، لم تستكمل.

في حزيران (يونيو) 2005 اتخذ في الحكومة قرار يقضي بأنه حتى ايلول (سبتمبر) سيفتح المعبر في حاجز قلنديا. ولكن المعبر لم يفتح الا قبل اسبوعين، اي بعد اكثر من نصف سنة من الموعد المقرر. كما أن شق طرق التفافية ضرورية هي كي يتوفر للفلسطينيين الذين قيدت حركتهم جدا بسبب العائق الامكانية لان يعيشوا بشكل معقول، قد تأخر جدا. ومرة اخرى ـ الدولة هي التي طلبت من المحكمة تأجيل قرارها بهذا الشأن.

يوم الاحد، قبل يوم من العملية في تل أبيب، كان محمد دحلة، ممثل الملتمسين في موضوع العائق في شمالي القدس، في المحكمة العليا في موضوع آخر. رئيس المحكمة اهرون باراك قال له انه لا يزال ينتظر رد الدولة كي يتمكن من اتخاذ القرار. وبعد يومين من ذلك، ودون أن يعرفوا بأنفسهم، اتهم الوزراء براك وقضاته بانه بسببهم قتل الناس.

«بمبررات كاذبة»، يقول العقيد احتياط شاؤول اريئيلي، الذي قاد رجال المجلس للسلام